خورشيد يحدد خريطة لعمل اللجنة المالية البرلمانية في الصيف

أعلن رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد عن خريطة طريق صيفية للجنة، تشمل قوانين ذات بعد شعبي واقتصادي وتنموي، موضحا أنه خلال فترة الصيف «سنفتح نحو ستة ملفات مهمة، من بينها الاستبدال المتعلق بفوائد قروض المتقاعدين، بالإضافة إلى نزع الملكية، ودراسة محاور استجواب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف المقدم من النائبين رياض العدساني والدكتور بدر الملا، بالإضافة إلى تكليف المجلس بشأن الغلاء والتضخم واستثناء الأسواق التراثية من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومشروع قانون الاعسار الذي أحيل إلينا من الحكومة، فضلا عن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الذي نتوقع احالته من الحكومة خلال الصيف».

وقال خورشيد: نحن في اللجنة المالية لن نتوقف البتة خلال العطلة البرلمانية، لأن لدينا حزمة من التقارير سنعمل على إنجازها قبل بدء دور الانعقاد المقبل، مؤكدا أن من ضمن الملفات والتي كانت لها تداعيات، ملف الاستبدال الذي شهد تجاذبا وصل إلى حد تقديم الاستجواب لوزير المالية.

وأضاف: عموماً نحن بدأنا قبل الاعلان عن الاستجواب بمناقشة الملف مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وطلبوا مهلة لايجاد بدائل للفوائد، وقدمت تعديلات من عدد من النواب تتعلق بإلغاء الفوائد والابقاء على أصل الدين أو خفض نسبة الفائدة، أو اقتصار ما يتحمله المتقاعد من رسوم ادارية، وبدورنا سنقوم باستدعاء جميع الأطراف، وسيحضر وزير المالية الاجتماعات بهدف التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف.

وأوضح أن من ضمن الملفات مشروع قانون بتعديل قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، والغرض منه الشفافية وفض الاشتباك بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق القانون، لافتا الى أن آخر قانون صدر بهذا الشأن هو القانون 33 / 1964 الذي لم يطرأ عليه أي تعديل.

وأكد أن اللجنة ستقوم أيضا بتجهيز تقريرها بشأن تكليف المجلس لها بدراسة كل ما ورد في استجواب وزير المالية والمقدم من النائبين رياض العدساني والدكتور بدر الملا والذي يتألف من 5 محاور، تتعلق بأمور اقتصادية ومالية، منوها أن اللجنة ستعد تقريرا بشأن تكليف المجلس المتعلق بدراسة نسبة ومعدل التضخم الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

وذكر أن من ضمن الملفات، التعديل على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى استثناء الأسواق التراثية والتاريخية مثل سوق المباركية من نظام سريان القانون، وإنهاء العقود التي أبرمت بشأنها اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون، على أن يتم تقدير التعويض المناسب للمستثمرين المنتهية عقودهم من قبل لجنة يشكلها مجلس الوزراء بقرار منه لهذا الغرض، وستكون الدولة هي المعنية بإدارة هذه الأسواق التراثية.

وأشار إلى أن من ضمن الموضوعات المطروحة مشروع قانون الإعسار والذي يجيز للمدين الحصول على تمويل موقت، من خلال الحصول على خدمات، سلع أو قروض قبل الحصول على موافقة على خطة إعادة الهيكلة، من اجل الاستمرار أو المحافظة على نشاط المدين أو المحافظة على أو تعزيز قيمة موجودات المدين، بمعنى أنه مشروع ينظم عمليات ما بعد تعسر شركة ما.

وتوقع خورشيد مناقشة مشروع قانون مدينة الحرير في حال إحالته من الحكومة خلال الصيف، وتعتمد فكرته على معالجة اختلالات قائمة في الميزانية العامة للدولة، وتنويع مصادر الدخل «حتى لا نبقى أسرى لأحادية الدخل» بالإضافة إلى أنه سيساهم في تعزيز الجوانب الأمنية والاقتصادية والتنموية والإسكانية من خلال انشاء مدن حدودية.

جانب من اجتماع سابق للجنة المالية البرلمانية

المطيري يطالب وزير الأوقاف بإيجاد حل لارتفاع أسعار حملات الحج

طالب النائب ماجد المطيري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة بإيجاد حل لارتفاع أسعار حملات الحج وإنهاء سياسة المحاصصة، مبيناً أن هناك تلاعبا في توزيع أعداد الحجاج على الحملات تحت ذرائع مختلفة.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن الوزير الشعلة مطالب بإلغاء الحصص، والمهمة كبيرة أمام وزير الأوقاف تتمثل بوضع سقف الـ (500) حاج كحق مطلق لكل حملة الحصول عليه إذا كانت عروضها مناسبة وتلاقي استحسان الجمهور وحينها يكون هناك تسابق بين الحملات للحصول على أكبر عدد ممكن وهذا يأتي من خلال التنافس في تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار.

وأوضح أن المنافسة وإلغاء توزيع الحجاج على حملات معينة سيخلق جدية في مسألة العرض والطلب الذي فقد خلال الأعوام السابقة بسبب خلل تم التغاضي عنه ولسنوات طويلة.

ورأى أن تطبيق المنافسة سيكون سببا في تخفيض الأسعار والقضاء على احتكارها وعودة الرحلات البرية التي ألغيت بسبب الغلاء الفاحش الذي تسببت به الوزارة، مؤكدا أن هذه الخطوة ستبقي كل المستويات موجودة ومتاحة أمام الجميع لأن العرض والطلب هو من يحدد الحاج ورغبته في مستوى الحملة التي سيختارها، ويحد من رفع أسعار الحملات.

واستشهد بما حصل في حملات الحج منخفض التكاليف المخصصة لـ(لبدون) التي ارتفعت تكاليفها من 900 دينار في العام الماضي إلى 1300 دينار في هذا العام، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام، متسائلا: «فكيف لحملة نظمت رحلات حج بسعر 900 دينار وحققت أرباحها نظير الخدمات المتدنية التي قدمتها في العام الماضي أن ترفع الأسعار إلى ما يقارب 50% هذا العام؟

ماجد المطيري

الفضل يقترح تخصيص حارات على الأرصفة بالطرق الرئيسة لمستخدمي الدراجات الهوائية

أعلن النائب أحمد الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة لتخصيص حارات على الأرصفة بالطرق الرئيسة لمستخدمي الدراجات الهوائية، من أجل تأمين سلامتهم من حوادث المرور.

وقال الفضل في مقدمة اقتراحه:

نظرا لما يتطلبه دعم مستخدمي الدراجات الهوائية وممارسي الرياضة بها وتأمين سلامتهم من حوادث المرور، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة للجهات المعنية في وزارة الأشغال وهيئة الطرق والنقل البري والإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية:

تخصيص حارات لمستخدمي الدراجات الهوائية على الأرصفة في الطرق الرئيسة وفي محيط المرافق العامة والمراكز التجارية وعلى الشريط الساحلي.

أحمد الفضل